

محاضرة رقم 02 :

الأهداف التعليمية للمحاضرة :

عزيزي الطالب /

بعد الإطلاع على هذه المحاضرة، ستكون مُلماً إن شاء الله بما يلي :

- 1) لماذا النظام المحاسبي المالي ؟
- 2) الفروض والخصائص النوعية للمعلومة المالية
- 3) المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي
- 4) جدول تلخيصي للفروض والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

1) لماذا النظام المحاسبي المالي ؟

لكل دولة مخططاتها ولغاتها وممارساتها المحاسبية، هذا الاختلاف في الأنظمة المحاسبية المستخدمة؛ أفرز قراءات متعددة للمخرجات المحاسبية والمالية ومن ثم اتخاذ قرارات قد تكون خاطئة أو ربما مبنية على أسس غير علمية، فظهرت الحاجة إلى توحيد الطرائق والأساليب بإصدار معايير موحدة واضحة المعالم.

في ظل متطلبات العولمة، وعلى غرار باقي دول العالم، لجأت الجزائر إلى التخلي نهائياً عن المخطط السابق PCN وتبنت في المقابل نظاماً محاسبياً SCF يُواكب إلى حد ما التطورات العالمية الحاصلة في حقل المحاسبة. كما يُمثل الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي نموذجاً ذهنياً لكيفية تعيين العلاقات أو هو مجموعة متناسقة ومترابطة من المفاهيم والفروض والأحكام العملية والمنطقية بغرض تسهيل عمل المحاسب والمدقق على السواء من خلال الدليل النظري المقنن.

2) الفروض والخصائص النوعية للمعلومة المالية :

يُعد التعرف على السمات النظرية العامة للنظام المحاسبي المالي المنطلق أو نقطة البداية لارتقاء هذا النظام، كون مبدأ كل دراسة هي التعرف على معانيها، والمصطلحات المرتبطة بها، وذلك بدءاً من الفروض، وهذه الأخيرة ماهي في الحقيقة إلا قواعد عرفية تطورت عبر الزمن وأصبحت إلزامية على الجميع، وفي الجزائر وبصدور القانون 07/11 المتضمن النظام المحاسبي المالي بدأت مرحلة جديدة من المرجعية المحاسبية بتوثيق الأركان الأساسية من مبادئ وفرضيات التي بُني عليها هذا النظام.

1.2 الفروض المحاسبية :

الفروض المحاسبية وهي مقدمات علمية تتميز بالعمومية، يتم اعتقادها إعتقاداً على أفكار ومقترحات مبنية على ملاحظات عامة لمجموعة ظروف في عالم الواقع، يتم تبسيطها بغية تسهيل مهمة توضيح الارتباط المنطقي بين عناصر النظرية، فالباحث عموماً ينطلق من إفتراضات عادة ما يتم قبولها على أساس إتفاق مع أهداف القوائم المالية، تشكل أساساً للاستدلالات اللاحقة إذن فهي جمل إخبارية مُسلم بها لا تتضارب أو تتناقض فيما بينها، وهي متطلب ضروري لإشتقاق المبادئ المحاسبية، ولا تحتاج الفروض المحاسبية إلى برهان، ويصعب إثبات صحتها أو إقامة الدليل عليها ويُجمع الباحثون في حقل المحاسبة على أن تكون الفروض قليلة العدد بقدر الإمكان وإلا تعرض الباحث لإحتمالات الخطأ في عملية الإستدلال المنطقي كما يجب أن تكون مستقلة عن بعضها وغير متعارضة وإلا نتج عن ذلك بالضرورة مبادئ غير متسقة منطقياً.

من خلال ما سبق فإن الفروض المحاسبية عموماً تتسم بمجموعة من الخصائص أهمها فيما يلي:

- يجب أن تقبل عموماً على أنها صحيحة وملائمة من قبل المهتمين بالشأن المحاسبي؛
- يجب أن تكون مستقلة عن بعضها البعض، إذ لا يجوز أن يستخدم فرض في تبرير آخر؛
- يجب أن تكون عموماً قليلة العدد ليسهل كشف أي تناقض قائم فيما بينها.

وبصفة عامة، هناك شبه إجماع واتفاق لدى كُتاب المحاسبة على أن هناك أربع فروض محاسبية،

غير أن النظام المحاسبي الجزائري تبنى فرضين هما :

أولاً : فرض محاسبة الدورة (محاسبة الإلتزام) * بإستثناء الكيانات الصغيرة جدا والتي تحكمها أحكاما خاصة، في ظل هذا الفرض فإنه يُفرض على المؤسسات، مسك محاسبة الإلتزام، وهذا يعني أنه يجب تسجيل المعاملات بمجرد الإلتزام بها، أي عندما ينشأ الحق أو الدين. وطبقا لهذا الأساس فإنه يتم الاعتراف بآثار العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها (وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها)، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية سواء تلك التي حدثت في الماضي أو تلك التي ستحدث في المستقبل.

إن النظام المحاسبي المالي قد أشار إلي هذه الفرضية في المرسوم من الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية والذي يتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، حيث أكد على محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الإلتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وعرضها في القوائم المالية للسنوات التي ترتبط به.

ثانيا : فرض الاستمرارية Continuité d'exploitation يقضي هذا الفرض بأن الكيان مستمر في مزولة نشاطاته العادية إلى وقت غير محدد، بإستثناء بعض الحالات الخاصة التي يتم فيها إنشاء الشركة بهدف إنجاز أو تحقيق عمل معين ثم يتم تصفيتها بعد ذلك. ولاشك أن إستمرار المشروع يُعتبر حجر الزاوية في النظرية التقليدية للمحاسبة، والتي في ضوءها تعتمد نظرية المحاسبة على أساس مبدأ التكاليف التاريخية، فاستنادا إلى هذا الفرض يعتبر أسلوب التقويم على أساس التكاليف التاريخية هو الأساس المناسب.

تعد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة المؤسسة لنشاطاتها في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب.

2.2 الخصائص النوعية للمعلومة المالية :

أولاً : الملائمة تكون المعلومة مفيدة وذات معنى إذا كانت لها القدرة في التأثير على مُستخدمي القوائم المالية في قراراتهم الاقتصادية بحيث تُساعدهم في تقييم الأحداث التي حدثت في الماضي، الحاضر أو المستقبل.

*Comptabilité d'engagement ou Comptabilité des droits constatés.

ثانيا: **الموثوقية** نقول بأن المعلومة ذات مصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية؛ وإذا كان تحضيرها تم وفق المعايير الآتية :

✓ البحث عن الصورة الصادقة،

✓ تغليب الحقيقة الاقتصادية عن المظهر القانوني،

✓ الحيادية،

✓ الحيطة والحذر،

✓ الشمولية.

ثالثا : **قابلية للمقارنة** تكون المعلومة قابلة للمقارنة إذا ما أعدت بطريقة متناسقة ومتناسكة بحيث تسمح بإجراء مقارنات ذات معنى عبر الزمن وما بين المؤسسات.

إن مقارنة الحسابات السنوية تعني تأكيد استمرارية طرق التقييم وعرض الحسابات؛ كما أن الملحق هو الآخر يتضمن معلومات مقارنة في شكل سردي، وصفي وبالأرقام.

رابعا : **معلومة واضحة** تكون المعلومة واضحة إذا كانت سهلة الفهم من طرف جميع مستخدمي المعلومة المالية الذين لديهم معارف أساسية في التسيير، الاقتصاد والمحاسبة مع الرغبة في دراسة المعلومة.

(3) المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي :

تحتل المبادئ المحاسبية دورا بارزا في ممارسة المهنة، حيث تتبع لتوجيه التطبيق العملي، وتستخدم كأساس لتوصيف وتبرير التطبيقات المحاسبية العملية، حيث إن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق. ومن هنا جاء ما يعرف بالتنظيم (التأطير) المحاسبي Accounting Regulation وهو محاولة وضع إطار عام للممارسات المحاسبية وذلك بتنظيم هذه الممارسات ووضع ضوابط وحلول للمشاكل التي قد تواجه التطبيق العملي لها ولقد تطورت مبادئ محاسبية عديدة كأساس يقوم عليه إطار إعداد القوائم والتقارير المالية، وسوف نتعرض لأكثرها تأثيرا على الممارسات المحاسبية.

أولاً : مبدأ الوحدة المحاسبية المستقلة أي بمجرد تسجيل المؤسسة، ينشأ لها الحق في مزولة الأعمال التجارية كالبيع والشراء وما إلى ذلك، وتتكون بذلك الشخصية الاعتبارية (المعنوية) والتي هي مُستقلة تماماً عن مالكيها.

ثانياً : مبدأ الفترة المحاسبية Période comptable ويُمكن تسمية هذا الفرض بالدورية أو السنوية حيث أنه يتم تقسيم العمر الزمني للمنشأة (حياة المشروع) إلى فترات زمنية متساوية تُسهل عملية القياس المحاسبي وبالتالي تحديد نتيجة أعمال الفترة المالية من ربح أو خسارة وكذلك تصوير المركز المالي في نهاية تلك الفترة. كما أن فرض الفترة المحاسبية يُسهل عملية إحكام الرقابة على العمليات، وقد أُتفق على أن تكون اثني عشر شهراً تبدأ غالباً بـ 1/1 وتنتهي في 12/31 من كل عام، أي يغلب أن تتفق السنة المالية مع السنة التقويمية الميلادية.

ثالثاً : مبدأ وحدة القياس النقدي يقوم هذا الفرض على اعتبار وحدة القياس النقدية كالدينار أو الدولار أو غيره خير وسيلة لقياس النشاط المالي للمشروع وبالتالي إمكانية ترجمة عمليات المشروع إلى وحدات نقدية بما يسهل عملية تسجيلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية، إلا أن ما يُؤخذ على هذا الفرض عدم إمكانية تسجيل بعض العمليات التي يصعب ترجمتها إلى وحدات قياس نقدية مثل كفاءة الإدارة، ملائمة الظروف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، كما يُؤخذ عليه افتراض واستقرار وحدة القياس النقدي وتجاهله للعوامل الاقتصادية التي تُغير في القوة الشرائية لوحدة النقد كالتضخم مثلاً وارتفاع الأسعار وغيرها.

رابعاً : مبدأ التكلفة التاريخية Coût historique يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية من المبادئ التقليدية والمقبولة قبولاً عاماً من قبل مُعدي القوائم المالية ومستخدميها، ووفقاً لهذا المبدأ تسجل عناصر الأصول والخصوم بتكلفة اقتناءها هذا بالنسبة للأصول، وتاريخ نشوء الالتزام بالنسبة للخصوم، وتعتبر التكلفة التاريخية أداة قياس معظم الأصول والالتزامات، كما هي مؤيدة بالمستندات الدالة على ذلك مع تجاهل كامل للتقلبات التي تطرأ على الأسعار وقد عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها المبالغ المقاسة بالوحدة النقدية للنقد المنفق أو الممتلكات الأخرى التي تم تحويلها للغير أو أسهم رأس المال المصدر، أو الخدمات التي تم إنجازها أو الإلتزامات التي قدمت مقابل سلع وخدمات التي تم إستلامها أو سوف يتم إستلامها.

لكن هذا المبدأ لقي العديد من الانتقادات من طرف الكتاب والمحاسبين، وتزداد حدة هذه الانتقادات في حالة الارتفاع في مستويات التضخم. وينتج عنه عدم ملائمة المعلومات المحسوبة على أساسه، إذ تُعتبر

الملائمة من الخصائص النوعية للمعلومة المالية، إلا أنه رغم الانتقادات فإنه لا يجوز بأي حال من الأحوال التخلي عن هذا المبدأ فهو الأساس لتوفير المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى عدة مبررات أخرى أهمها :

- التخلي عن هذا المبدأ يستوجب إعادة تقدير مستمرة للموارد والاستخدامات (زمن ضائع وتكلفة إضافية).

- الهيئات الضريبية في معظم الدول تلزم المؤسسات بإتباع هذا المبدأ كأساس للقياس.

خامسا : مبدأ استقلالية الدورات Indépendance des exercices يرتبط هذا المبدأ بفرضية الاستمرار، لكن يستوجب هذا المبدأ تقسيم حياة المؤسسة المستمرة إلى فترات أو دورات محاسبية مستقلة. إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط، أي مقابلة الأعباء بالإيرادات المرتبطة بها في نفس الفترة (Principe de rattachement des charges aux produits ou Principe d'annualité).

سادسا : مبدأ استمرارية الطرق Permanence des méthodes ويسمى أيضا بمبدأ ثبات الطرق المحاسبية Principe de fixité des méthodes. مثلما يدل العنوان فإن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في دورة سابقة في الدورة الحالية، ذلك لان انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات. إن تغيير الطرق المحاسبية ينجر على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير أو بناء على تجربة أفضل أو معلومة جديدة هذا من جهة، ويهدف تقديمه معلومة موثوق فيها أكثر وتحسين نوعية القوائم المالية من جهة أخرى.

سابعا : مبدأ القيد المزدوج Partie double يعتبر مبدأ القيد المزدوج من أقدم المبادئ التي عرفتھا المحاسبة، وقد أرساه الايطالي (Luca PACIOLI) سنة 1494، ويعرف لحد الساعة قبولاً عالمياً أصبح بمقتضاه ملزماً للممارسة المحاسبية في كل الدول مهما كانت طبيعة أنظمتها المحاسبية.

تحرر التسجيلات المحاسبية حسب المبدأ المسمى « القيد المزدوج »، حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، كما يجب أن يكون المبلغ المدين مساوياً للمبلغ الدائن.

ثامنا : مبدأ الأهمية النسبية Importance relative وفقاً لهذا المبدأ يتم إعطاء أهمية نسبية للمعلومات المحاسبية، إذ تُعتبر المعلومة جوهرية إذا كان لها تأثير في القرار والتقدير المالي، وهي تختلف من وحدة اقتصادية إلى أخرى بحسب الشكل القانوني للشركة وحجم الشركة وإمكاناتها المادية.

تاسعا : مبدأ الحيطة والحذر Prudence وفقاً لهذا المبدأ يجب الأخذ في الحسبان كل الخسائر المتوقعة طوال الدورة وتجاهل الإيرادات والوقائع الغير متيقن منها، ولذلك يجب تكوين الاحتياطات والمخصصات المالية.

عاشرا : مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية Intangibilité du bilan d'ouverture يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية معينة مطابقة للميزانية الختامية للدورة السابقة لها، وهذا يتوافق مع فرضية استمرارية الاستغلال.

إحدى عشر : تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني Prééminence de la réalité économique sur l'apparence juridique من الضروري محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها القانوني لأنه توجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية، فمثلا عملية القرض الإيجاري تعتبر عملية إيجار (عدم انتقال الملكية) من النظرة القانونية، وتعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية.

ثاني عشر : مبدأ عدم المقاصة Non compensation ذكر هذا المبدأ من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) وذلك في معيارها الأول (IAS 01). حيث يقوم هذا المبدأ على عدم إجراء مقاصة بين حسابات كل من الأصول والخصوم الخاصة بالمؤسسة، أي عدم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات، وعدم إجراء مقاصة بين الأعباء المالية والمنتجات المالية، وعدم إجراء مقاصة بين حسابات الزبائن الدائنة والمدينة، غير أنه يمكن إجراء هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع، أو على أساس صاف.

ثالث عشر : مبدأ الصورة الصادقة Image fidèle وفقاً لهذا المبدأ، يجب أن تعكس القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وحتى تتحقق هذه الصورة لا بد من احترام القواعد والمبادئ المحاسبية، وتكون القوائم المالية للمؤسسة قادرة على تقديم المعلومات ذات الصلة عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الوضع المالي لها. وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة

يجب حذفه وتبرير ذلك في الملحق. كما لا يمكن تصحيح المعالجات والحالات المحاسبية غير الملائمة ببيان الطرق المحاسبية المستعملة أو بمعلومات ملحقة أو بكشوف توضيحية أخرى.

4) جدول تلخيصي للفروض والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

بالاعتماد على النصوص المحلية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، يمكن عرض الفروض والمبادئ المحاسبية في الجدول أدناه :

المحتوى	البيان
(1) المحاسبة على أساس الاستحقاق : وهذا يعني أن التسجيل المحاسبي يكون عند وقوع الحدث وليس عند حدوث التدفق النقدي الخزينة.	الفرضيات المحاسبية
(2) إستمرارية الاستغلال : يُفترض أن الكيان مستمر في أنشطته في المستقبل المنظور.	
(1) الفترة المحاسبية : 12 شهرا، وقد تخرج أحيانا عن هذه القاعدة.	المبادئ المحاسبية الأساسية
(2) إستقلالية الدورات : مقابلة الأعباء بالإيرادات المرتبطة بها في نفس السنة (مبدأ السنوية).	
(3) الوحدة المُحاسبية المستقلة	
(4) وحدة القياس النقدي	
(5) الأهمية النسبية	
(6) الحيطة والحذر	
(7) استمرارية الطرق	
(8) التكلفة التاريخية	

(9) عدم المساس بالميزانية الافتتاحية	
(10) تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني	
(11) مبدأ عدم المقاصة	
(12) الصورة الصادقة	
(13) مبدأ القيد المزدوج	

ونختم المحاضرة، أعزائي الطلبة بقصيدة شعرية عن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي
أعدّها ونظّمها المحاسب المعتمد نور الدين عون الله بتاريخ 2017/04/24 :

وفي النظام المحاسبي المالي أقول ما فيه إطار تصوري يحصر معانيه
مبادئ عشرون واثنتان تفسر معانيه استغلال واستمرارية تجارياً
فهم من الشركاء والغير وملائمة محتويهم وضوح الصورة ومقارنة تقيّمه
تكلفة تاريخية في التسجيل تقتضيه حقيقتاً اقتصادية على القانونية تجارياً
لا مقاصة ولا مساومة فيهم شمولية ومبدأ الكيان تعنيه
استقلالية بين الحساب والجباية تجليهم ثبوتية في وثائقه ومعانيه
استقلالية السنوات ثباهيهم عملة وطنية تُركبهم
هكذا حصرنا مبادئه ومعانيه هذه مبادئ المحاسب في مساعيهم